

H/A/35/1

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 7 يوليو 2015

الاتحاد الخاص للإيداع الدولي للتصاميم الصناعية (اتحاد لاهاي)

الجمعية

الدورة الخامسة والثلاثون (الدورة العادية العشرون)
جنيف، من 5 إلى 14 أكتوبر 2015

التقرير النهائي عن برنامج تحديث تكنولوجيا المعلومات (نظام لاهاي للتسجيل الدولي)

من إعداد المكتب الدولي

مقدمة

1. الغرض من هذه الوثيقة هو عرض التقدم المحرز في برنامج تحديث تكنولوجيا المعلومات (المشار إليه فيما يلي بكلمة "البرنامج") منذ الجمعية السابقة لاتحاد لاهاي (المشار إليها فيما يلي بكلمة "الجمعية") المعقودة في سبتمبر 2014. وفي هذه المناسبة، تأتي هذه الوثيقة في مقام التقرير النهائي لإطلاع أعضاء الجمعية على تنفيذ البرنامج.
2. وتحتوي الوثيقة H/A/34/1 على التقرير المرحلي السابق الخاص بالبرنامج.
3. ويجدر التذكير بأنه من المقرر تنفيذ البرنامج على ثلاث مراحل: المرحلة الأولى والمرحلة الثانية والمرحلة الثالثة. وتتألف المرحلة الأولى من مشروعات فرعية تستهدف التوصل إلى نتائج إيجابية فورية أو إرساء الأسس التقنية للمرحلة الثانية. وتنطوي المرحلة الثانية على التحوّل التقني الفعلي بالتقابل المباشر من نظام تكنولوجيا المعلومات الحالي، الذي يدعم إجراءات التسجيل الدولي لكل من نظامي مدريد ولاهاي، إلى تكنولوجيا حديثة تضمن استفادة أصحاب المصالح في نظامي مدريد ولاهاي، على مدى الأعوام المقبلة، من منصة تقنية موحدة على مستوى كل دوائر القطاع المعنية. أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة اختيارية من المقرر أن يضطلع بها المكتب الدولي من أجل السعي إلى ضمان استقرار النظام الجديد، أو إدخال أية تسويات ضرورية على بيئة عمله، بعد تاريخ بدء تشغيله رسمياً.

4. وأشير في الوثيقة H/A/34/1 إلى استكمال الأنشطة ضمن المرحلة الأولى، واستلام نتيجة رئيسية للمرحلة الثانية من البرنامج، وهي النسخة الأولية (Beta) للنظام الجديد لمعلومات سجلات التصاميم الدولية (DIRIS)، والتي استلمها المكتب الدولي آنذاك وكانت جاهزة للنشر التقني وبعدها لسلسلة من إجراءات الاختبار على صعيد النظام.

5. وورد في الوثيقة H/A/34/1 أيضا أنه كان من المتوقع منطقيا، قبل أواخر عام 2013، أن الانضمام المرتقب لدول أعضاء جديدة (الصين واليابان وجمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية) إلى اتفاق لاهاي بشأن التسجيل الدولي للتصاميم الصناعية، سيقضي إدخال تغييرات على إجراءات نظام لاهاي وبالتالي على نظام DMAPS الحالي. وبناء عليه وللحدّ إلى أدنى مستوى ممكن من المخاطر التشغيلية المرتبطة بتطوير تلك الوظائف الجديدة خارج المنظمة، تقرّر معالجة هذه المسألة الوظيفية الهامة ضمن موارد التطوير الداخلية، ومعالجتها مباشرة ضمن نظام DMAPS الحالي، والعودة لاستهلاك عملية التحوّل التقني في تاريخ لاحق. ونتيجة لذلك، أبلغ الشريك التنفيذي الخارجي على جناح السرعة بأنه تقرّر وقف الأنشطة المرتبطة بالتحوّل التقني من نظام DMAPS حتى الانتهاء من نشر التغييرات الضرورية المدخلة على نظام DMAPS الحالي وتوطيدها.

6. وأصبح نظام لاهاي ساري النفاذ بالنسبة إلى جمهورية كوريا في 1 يوليو 2014 وبالنسبة إلى اليابان والولايات المتحدة الأمريكية في 13 مايو 2015، ويديره حاليا مكتب سجل لاهاي باستعمال النظام المعلوماتي الحالي DMAPS.

حالة تنفيذ البرنامج

7. أشير في الوثيقة H/A/34/1 أيضا إلى أن والتحديات التي طُرحت أمام سجل لاهاي عند بدء برنامج تحديث تكنولوجيا المعلومات في عام 2008 مختلفة تماما عن التحديات المطروحة اليوم. وبالنظر إلى الطبيعة النشطة والمتغيرة التي تتسم بها إجراءات لاهاي للتسجيل الدولي، فإنّ من الأهمية القصوى بمكان أن يكون نظام DIRIS قادرا على مواجهة التحديات الأصلية وأية تحديات جديدة. ومن أجل الحدّ من أية مخاطر في هذا السياق، استهل استعراض خارجي لبرنامج تحديث تكنولوجيا المعلومات في أواخر الربع الثاني من عام 2014 وأنه تم، عقب تدقيق داخلي لإجراءات تحصيل إيرادات قطاع العلامات والتصاميم، إصدار توصية تدعو إلى إجراء استعراض بعد تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج تحديث تكنولوجيا المعلومات. وتشتمل مواصفات الاستعراض على نهج عام، ووظائف النظام، وأداء النظام، وإجراءات الاختبار، واستراتيجيات التشغيل. وسيكّن ذلك الاستعراض المكتب الدولي من التزام الدقة في تحديد التاريخ بالمقرّر لبدء تشغيل نظام DIRIS.

8. واستُكمل الاستعراض، المعروف بعملية التثبيت والتحقق المستقلة، في نوفمبر 2014. وأثبتت تلك العملية النهج العام ووظائف النظام، في حين أثارت بعض المشاكل بخصوص إجراءات اختبار النظام واختبار استخدامه، وبشأن استراتيجيات التشغيل. وإحدى أهم التوصيات المنبثقة عن تلك العملية تعيين دور محدّد حديثا وهو دور مدير التحولات في شعبة دعم السجلات، والغرض منه المساعدة على رفع مستويات النضج التشغيلي لإجراءات تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبعد إجراء مسابقة، بدأ مدير التحولات مهامه ضمن شعبة دعم السجلات في مايو 2015. وترد في المرفق الأول قائمة ما تبقى من التوصيات المنبثقة عن عملية التثبيت والتحقق المستقلة، والتي ستُنفذ تدريجيا خلال الفترة المتبقية من عام 2015 وما بعد ذلك.

9. وتم تأكيد العمليات والإجراءات الداخلية التي تحكم استلام النسخ الجديدة لنظام DIRIS من المورد الخارجي، فضلا عن الأنشطة التقنية المرتبطة بنشر النسخ الجديدة لنظام DIRIS داخل بيئة تقنية تتيح إمكانية اختبار النظام واختبار استخدامه، من خلال استلام ونشر عدد من نسخ نظام DIRIS لأغراض اختبارية. وتلك العمليات والإجراءات المتبعة قابلة للتكرار فيما يخص كل النسخ المستقبلية لنظام DIRIS.

10. ومع تحقيق النتيجة الرئيسية للمرحلة الثانية من البرنامج (نسخة Beta لنظام DIRIS)، فضلا عن العمليات والإجراءات القابلة للتكرار والخاصة باستلام ونشر نُسخ نظام DIRIS ، اعتُبر البرنامج مُنجزا. وسيتولى الموظفون الداخليون، بعد اختبار استخدام النظام وقبوله، الاضطلاع بكل النشاط المتبقي الخاص بالنشر التقني في الإنتاج لُنسخ نظام DIRIS اللاحقة. وقد حُصص ما تبقى من أموال البرنامج لتلك النسخ اللاحقة. ويعرض المرفق الثاني قائمة بنتائج البرنامج.

11. وكما أُشير إليه في التقارير المحلية السابقة عن برنامج تحديث تكنولوجيا المعلومات سيقترح المكتب الدولي، عند اللزوم فقط، الدخول في مرحلة الإنجاز الثالثة من البرنامج من أجل تكييف أنشطة ما بعد التشغيل، مثل إصلاح الأخطاء، وتحسين الأداء، فضلا عن تغيير واجهة المستخدم وأية إعادة محتملة لهندسة الإجراءات. وبالنظر إلى عدم التمكن من تقدير الحاجة إلى مرحلة ثالثة محتملة إلا بعد نشر المرحلة الثانية، ستقدم تفاصيل المرحلة الثالثة المحتملة في الوقت المناسب، في إطار أنشطة الصيانة المعيارية التي تُجرى على مدى دورة حياة النظام، وتُمول من الميزانية العادية.

خطة نشر المرحلة الثانية

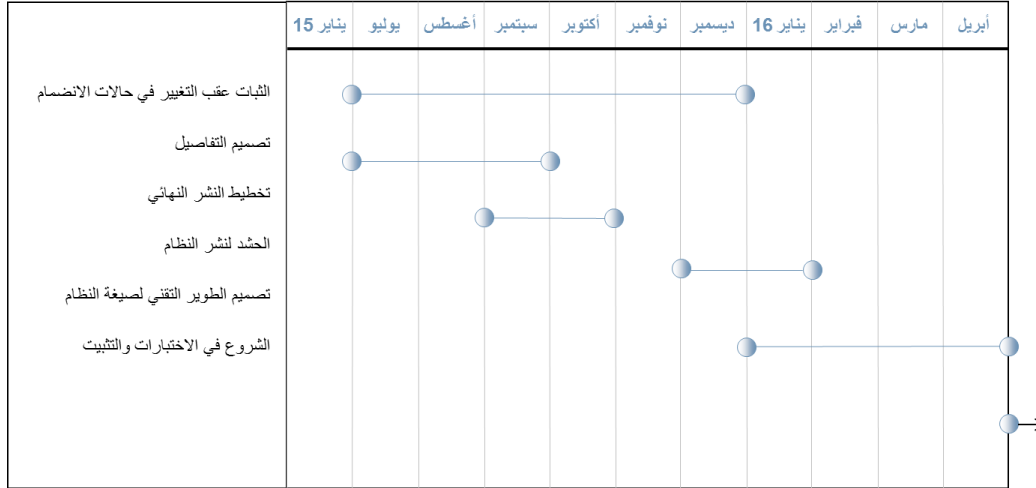
12. ولنظام DIRIS مع نظام MIRIS واجهة مشتركة، وهو السجل المقابل له في نظام مدريد والمقرر دخوله مرحلة اختيار التشغيل والنشر بين صيف 2015 وأبريل 2016. وتقاديا لازدواجية الجهود وتخصيص مفرط للموارد الرئيسية، تقرّر نشر نظام MIRIS أولا وأن تسخّر كل جهود اختبار نظام DIRIS ونشره للتركيز أساسا على عناصر النظام غير المشتركة والتي تتخصّص في دعم وظائف سجل لاهاي.

13. ومما أثير أيضا في الجدول الزمني العام انضمام اليابان والولايات المتحدة الأمريكية إلى معاهدة لاهاي إذ اقتضى التنفيذ المباشر للتغييرات على نظام DMAPS الحالي. وهذه التغييرات قد نُفذت ولكن ينبغي أن تليها فترة تدوم ستة أشهر للتأكد من ثبات النظام (من المقرر انتهاءها في ديسمبر 2015) بغية تفادي أي انقطاع غير متوقع للأعمال.

14. ومن المعترّم إجراء التخطيط المفصل والاختبار النهائي لنظام DIRIS ونشره خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2015. وهذا التوقيت ضروري كي يتسنى تضمين الجدول الزمني ما أحرز من تقدم وما استخلص من آفاق عقب نشر مشروع نظام MIRIS (الذي سيكون بعد ذلك قد تقدّم بالقدر الكافي لتوفير توقعات زمنية موثوقة) إلى جانب الجهود الإضافية في التصميم والتطوير المنتظرة من مبادرات أخرى ترمي إلى تحسين وظائف لاهاي، مثل التصميم من أجل تعميق التفاصيل الذي سينفذ بين يوليو وسبتمبر 2015.

15. وحسب التخطيط المفصل النهائي المبين أعلاه، من المقرر تنفيذ الإعداد التقني لصيغة نظام DIRIS بين يناير وأبريل 2016 وتنفيذ الاختبار النهائي والنشر بعد ذلك بين مايو وأغسطس 2016.

مخطط نشر نظام DIRIS



الشكل 1 - الخطة عالية المستوى للمرحلة الثانية من مشروع DIRIS

استخدام الميزانية

16. اعتمد غلاف مالي إجمالي قدره 13.804 مليون فرنك سويسري لأغراض المشروع (10.804 مليون فرنك سويسري من قبل جمعية اتحاد مدريد و3 ملايين فرنك سويسري من قبل جمعية اتحاد لاهاي). ووصل المبلغ المنفق فعلا على المشروع، حتى الآن، إلى 13.527 مليون فرنك سويسري، أو 98 بالمائة من ميزانية المشروع.

تحديث نظام MAPS

كما في 2 يونيو 2015

(بالآلاف الفرنكات السويسرية)

استخدام الميزانية %	الرصيد المتبقي		النفقات ²				ميزانيات المشروع			المرحلة الأولى
	المبلغ %	%	النفقات الإجمالية	نفقات 2015	نفقات 2014	النفقات حتى نهاية 2013	الميزانيات المراجعة	المراجعات ¹	الميزانيات الأولية	
100%	0%	-	3'277	-	-	3'277	3'277	(292)	3'569	المرحلة الأولى
97%	3%	277	10'250	872	2'805	6'573	10'527	292	10'235	المرحلة الثانية والثالثة (مدمجتان)
98%	2%	277	13'527	872	2'805	9'850	13'804	-	13'804	المجموع الكلي، تحديث نظام MAPS

¹ تعكس المراجعات تحويل رصيد أموال المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية، طبقاً لما ورد في الصفحة 2 من الوثيقة MWA/48/1. تشمل النفقات الأعباء المالية السابقة أو الالتزامات.

17. إن الجمعية مدعوة إلى الإحاطة علماً
"بالتقرير النهائي عن برنامج تحديث تكنولوجيا
المعلومات (نظام لاهاي للتسجيل
الذولي)" (الوثيقة H/A/35/1).

[يلي ذلك المرفقان]

التوصيات الوجيهة الواردة في تقرير عملية التثبيت والتحقق المستقلة الخاصة ببرنامج تحديث تكنولوجيا المعلومات

1. تحديد كل المشروعات الراهنة والمتوقعة وفق معيار مقبول.
2. قياس المشروع والبرنامج والإبلاغ عن التقدم المحرز.
3. الأخذ بقواعد المحاسبة الخاصة بالمشروعات.
4. إحالة مهمة مراقبة ميزانية المحفظة إلى المجلس المعني / فرقة العمل المعنية ببرنامج الإصلاح.
5. إعادة الاطلاع على وثيقة استهلال المشروع الخاصة بنظام MIRIS والتحقق منها.
6. استعراض خطة نشر نظام MIRIS والتحقق منها.
7. حشد مشروع جديد لإجراء تحليل كامل وشامل لمتطلبات العمل المشمول ببرنامج الإصلاح.
8. إنشاء عمليات متعددة الوظائف من أجل تناول طلبات التحسين وإجراء الإصلاحات الضرورية.
9. مراجعة آلية تدوين وإدارة المخاطر والمشكلات.
10. توزيع ملكية البيانات بطريقة مناسبة على المستخدمين والجهات المعنية بالمساعدة وتلك المعنية بإدارة النظام.
11. تحديد أدوار المدير التقني ومدير الإصدار ومدير مراقبة التغيير.
12. تحديد مستويات الجهد فيما يخص الأدوار الثلاثة المذكورة في البند 11، والمستويات المتميزة للمساعدة التقنية والمساعدة المقدمة للمستخدمين.
13. تنفيذ عملية متعددة الوظائف فيما يخص برنامج التحسين المتواصل لفريق العمليات وعملية مراقبة التغيير التي تضطلع بها شعبة دعم السجلات.
14. إنشاء مكتبة مشروع داخلية.
15. تنفيذ معيار عملي بخصوص وثائق المشروع.
16. تخصيص مدير تدريب لمجلسي البرنامج والمشروع.
17. إضافة تقييم أثر التدريب إلى عملية التغيير.
18. توثيق العمليات والبيانات المؤسسية.
19. إضافة متطلبات الأداء / القيود الخاصة بتحديد مشروع MIRIS.
20. تنفيذ عملية لإدارة الواجبة بشكل مستقل بين شعبة دعم السجلات ونظام الإدارة المتكاملة للمعلومات.
21. إدراج ملحقات خارجية في تخطيط المشروع.
22. إعادة تخطيط وتصميم الاختبارات استناداً إلى حصائل المتطلبات المؤسسية وعملية توثيق البيانات.
23. تنفيذ عمليات لأغراض إدارة التغييرات المؤسسية.

[يلي ذلك المرفق الثاني]

النتائج المُحقَّقة في إطار برنامج تحديث تكنولوجيا المعلومات

1. ترحيل النظام القديم الذي يعمل في بيئة مركزية إلى بيئة UNIX.
2. إثبات صحة مفهوم البنية التحتية الجديدة لتكنولوجيا المعلومات.
3. المشروع التجريبي المكتبي القائم على البنية التحتية الجديدة لتكنولوجيا المعلومات – خدمة الإيداع الإلكتروني في نظام مدريد.
4. خدمة التجديد الإلكتروني في نظام لاهاي.
5. مراجعة خدمة الإيداع الإلكتروني في نظام لاهاي.
6. أداة إدارة المحفظات ضمن خدمة الإيداع الإلكتروني في نظام لاهاي.
7. نشر أداة الترجمة WorldServer فيما يخص كل ترجمات نظامي مدريد ولاهاي.
8. نشر أداة الترجمة الآلية TAPTA.
9. أداة إدارة المحفظات في نظام مدريد (MPM).
10. أداة التنبيه الإلكتروني في نظام مدريد (MEA).
11. أداة التعقب الآني للطلبات في نظام مدريد (MRS).
12. بوابة مكاتب نظام مدريد (MOP).
13. استمارات نظام مدريد الإلكترونية الذكية (MM4، MM5، MM6، MM7، MM8، MM9، MM10، MM12).
14. مراجعة نظامي النشر والإخطار التابعين لنظامي مدريد ولاهاي.

[نهاية المرفق الثاني والوثيقة]